او صفتين كثقة ثقة او ثبت ثبت او ثقة حافظ او عدل ضابط او نحو ذلك ـ
واد نا هما استعمالا في من احتمل التعديل كثيرا ويروى حديثه ويعتبر
به وفوق ذلك مراتب لا تخفى وهذه الكلمة تعلو تلك وكرنها هذا
تكملة للعبارة فاذا لم يقل التركية من عارف باسمها ايضا لانه من عارف
لم يكتف بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار ولو كانت التركية
صادرة من مزكين واحد عدل الا جماع خلافا لمن شرط هنا الاثنين اخذا
لها بالشهادة فالاجماع ايضا وابو في بينهما ان التركية تنزل منزلة الحكم فلا
يشترط فيها العدد والشهادة بخلاف الحاكم فانه يشترط العدد
ما اذا كانت التركية في الراوي مستندة من المزكي الواحد هذا او التعارض
لكان يجرحها بانه ازكى الراوي فلا يشترط العدد هنا لانه جنسه يكون بمنزلة
الحاكم واذا كان الثاني يجرح فيه الخلاف ويتبين انه ايضا لا يشترط العدد
واذا اصل النقل لا يشترط فيه العدد هكذا ما يقع عنه والله تعالى اعلم وينبغي
ان لا يقبل الجرح والتعديل الا من عدل مستيقظ فلا يقبل جرح من اوهم فيه
بما لا يقتضي رد حديث المجروح كما لا يقبل تزكية من اخذ الجرح الظاهر فاطلق
التزكية وقال الذهبي وهو من اهل الاستقراء التام في نقد الرجال يقع انه ان
من عدل هذا الشان كما انه يثبت فيه ما عد تضعيف ثقة اثبت وهذا خلاف
مذهب النسائي ان لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه ولعل النكتة
في هذا الفرق ان الجرح والتعديل اذا تعارضا كان كالاصيبة
رجحنا ايتمن بالبال فيقتضي عليه ان يدخل في مروي حديثا وهو يظن انه كذب
وان جرح بغير مفسر اقتضى على الاصح في مسلم بريء من ذلك ـ وسمه يتسع فسوء
يقال عليه عاره ابدا والا فقد تدخل هذا تارة من اهوى والغرض الحاسد والعالم
المتعدين سالم من هذا غالبا وتارة من الجاهل في العقائد وهو موجود كثيرا قديما
وحديثا ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد منا غير مرة ان العمل برواية المبتدع
والجرح مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولعل محله اذا صدر مبينا من عارف
باسبابه انه اذا كان غير عارف بمفترس الجرح فمن كفت عدالته فاوهم من غير عارف
بالاسباب لم يعتبر هذا فان هذا الجرح غير تعديل بل الجرح فيه مجملا غير
مبين

سن المشائخ

او

ج

انبرنا

فله

سن النسب اذا احد من عارف على المختار لانه اذا لم يكتف فيه بعدل فهو في
حق المجهول اعم فقوله المجرد اولى من اهماله وقد ابن الصلاح في مثل هذا
التوقف فيه و حل ومن المهم معرفة كنى الصحابي
هم ابو بكر وعمر وله كنية لا يعرف اولا في بعض الروايات كنيا ليلا يظن انه
اخر و معرفة اسماء المكثرين وهو عكس الذي قبله و من اسمه كنيته وهم
قليل و معرفة من اختلف في كنيته وهم كثير و معرفة من كثر بكنيتين كان
جرير له كنيتان ابو الوليد وابو خالد او تكثرت نعوته والقاب و معرفة من
وافقت كنيته اسم ابيه كابي اسماعيل ابو ابراهيم من اسماعيل الذي احد ابناء
التابعين وقد يقع معرفة نحو الغلط عن نسب الى ابيه فعلا اخر كابي اسماعيل
ينسب الى التصحيف وانما الصواب انما ابو اسحاق او بالعكس كابي اسماعيل ابن
ابي اسماعيل السبيعي او وافقت كنيته كنية زوجته كابي ايوب الانصاري
وام ايوب عما يأتي و مشهور ان ابو امينة اسم نبيه اسم ابيه كالربيع ابن
انس عن انس هكذا ابدا في الروايات فيحتمل انه يروي عن ابيه كما وقع في الهيثم
عن عامر بن سعد عن سعد وهو ابوه وليس انس ربيع الربيع والد ابي العالية
وشيخه انصاري وهو انس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من
اولاده و معرفة من نسب الى غير ابيه كالمقداد بن الاسود ينسب الى الاسود
الزهري لكونه تبنى وانما هو المقداد بن عمرو او الوامد كابي عقيلة هو اسماعيل
ابن ابراهيم ابن مقسم احد الثقات وعليه اسم احد افتهم وكان ابغب
ازيد الى ابن عقيلة ولهذا كان الشافعي يقول اشهد اسماعيل الذي يقال ابن
عقيلة او نسب الى غير ما ينسبون الى العهم كالمخذ الخاهر منسوب الى ضناعها
او بيعها وليس كذلك وانما كان يخاف التسمي وكسليمان الاتبع لم يكن في بني
التيم ولكن نزل فيهم وكذا من نسب الى جده فقط او بمن الثاني اسم بعض اصل
اسمه اسمه واسم ابيه اسم احد الذكور و معرفة من اتفق اسمه واسم
ابيه و جده كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب وفاطمة اكمل ذلك
وهو من ووع المسلسل وقد يقع الاسم والاسم والاب مع الاسم والاب وجماعة
كذلك في اليمن الكندي هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن ابن يستحب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)